الأمم المتحدة

A/AC.257/24

الجمعية العامة

Distr.: General
24 April 2001
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الثالثة

٢-٨ أيار/مايو وأسبوع كامل في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض مدخلات العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

ورقة عمل أعدها الميسر

مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٤٥ أن تنظر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، في دورتها الثالثة بمزيد من التعمق في المسائل الواردة في ورقة عمل أعدها الميسر ستسهم في زيادة تركيز المناقشات أثناء الأعمال التحضيرية الموضوعية، في إطار جدول أعمالها الموضوعي، (انظر الوثيقة A/55/28)، الجزء الثاني، الفصل السادس، الفرع باء، المقرر ١/١. واضعة في الاعتبار جميع المدخلات المعروضة عليها في دورتها الثانية، انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٦، والوثائق A/AC.257/12-19 ونتائج الحوار الذي دار خلالها (انظر المرفق الأول من الوثيقة A/55/28/Add.1) وكذلك مجموعة المقترحات الحكومية بشأن المبادرات أو المواضيع المحتملة التي ستقدم إلى الدورة الثالثة (انظر الوثيقة A/AC.257/23) وغيرها من المدخلات ذات الصلة. وقد أعدت هذه الورقة للوفاء بتلك الولاية.

٢ - وقد استفاد الميسر في اضطلاعه بهذا العمل من المشاورات غير الرسمية مع مندوبي اللجنة وأعضاء الأمانة التنسيقية الذين ساهموا في إعداد تقرير الأمين العام، ومختلف الجهات الفاعلة.

٣ - ويتسم العديد من المسائل التي تتناولها هذه الورقة بترابطها وشموليتها. ويبرز الجزء الأول بعض جوانب هذه الحلقات المترابطة. أما الأجزاء اللاحقة فهي تمثل العناوين الستة الواردة في جدول الأعمال الموضوعي. ويجدر التوضيح مع ذلك أن أي مسألة من تلك المسائل يمكن أن تعالج في ضوء علاقاتها المختلفة بالمسائل الأخرى أثناء تناول أي نقطة من النقاط المطروقَةِ، حيث أنها تشكل جزءا من كل مترابط.

* A/AC.257/21.

010501 010501 01-34757 (A)
0134757

الحلقات المترابطة

٤ - يهدف المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية إلى المساهمة في مواجهة تحديات التنمية على النطاق العالمي من منظور المالية. ويمثل المؤتمر، والعملية التحضيرية السابقة له فرصة فريدة لتعيين الاهتمامات المشتركة والسعي إلى وضع مخططات تكون في صالح الأطراف قاطبة، باعتباره يتناول بطريقة شمولية المسائل المتصلة بالتمويل من أجل دعم التنمية وبإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاعين العام والخاص إشراكا فعليا.

٥ - ولذلك، فإن المؤتمر مستعد لتشجيع تضافر الجهود الرامية إلى تحقيق انتفاع الجميع من العولمة وبلوغ مقاصد التنمية المتفق عليها دوليا وأهداف مؤتمر قمة الألفية وتبرز بصورة خاصة خمس مسائل شاملة هي كالتالي:

١ - تعزيز التماسك دعما لتمويل التنمية

- يتمثل أحد التحديات الحاسمة على الصعيد الوطني في تعزيز تماسك واتساق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية إزاء أهداف التنمية الاجتماعية والبيئية.
- أما على الصعيد الدولي فيتمثل التحدي في تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية.
- إن تضافر الجهود الوطنية والدولية من أجل تحقيق التنمية يشكل عاملا رئيسيا تزداد أهميته في دعم تمويل التنمية على صعيدي وضع السياسات وتنفيذها على السواء.

٢ - المشاركة والحق في صنع القرارات

- تحقيقا للإنصاف والفعالية والكفاءة، يتعين تعزيز المشاركة في عملية صنع القرارات ووضع المعايير المتعلقة بمسائل تمويل التنمية على الصعيد العالمي، بما في ذلك زيادة مشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما البلدان النامية.
- يكتسي حق الدول في صوغ سياسات التنمية واستراتيجياتها نفس القدر من الأهمية. وإذا كان يتعين تطبيق المشروطية فينبغي أن تكون متسقة مع الأهداف الإنمائية والقدرات التنفيذية الوطنية. ومن بين العناصر المهمة أيضا احترام استقلالية السياسات الوطنية إزاء مجالات منها على سبيل المثال إدارة حساب رأس المال واختيار أنظمة أسعار الصرف.
- يمثل تعزيز بناء القدرات الوطنية خطوة مهمة لتحقيق المشاركة الحقيقية للبلدان النامية في عملية صنع القرارات ووضع المعايير ذات الصلة على الصعيد الدولي وفي تنفيذ السياسات أيضا.

٣ - المساعدة التقنية والمالية من أجل بناء القدرات

- يمثل بناء القدرات المحور الأساس للجهود المبذولة من أجل دعم تمويل التنمية. ومن التحديات الرئيسية في هذا الميدان تحقيق التكامل بين الجهود والموارد الوطنية والدولية الرامية لبناء القدرات على نحو يعزز بعضها بعضا في الميادين المترابطة لتمويل برامج التنمية.
- ومن المهم كفالة استمرار توفر الموارد الملائمة للمساعدة التقنية الضرورية لبناء القدرات ومرونة توزيعها وكفاية استعمالها، من خلال تعزيز تضافر جهود الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة باشتراك مع الجهات المالية الفاعلة الرئيسية من القطاع العام والقطاع الخاص.

- يجب تطوير المساعدة التقنية والمالية المقدمة لبناء القدرات لكفالة للوفاء باحتياجات البلدان النامية والاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية وبلدان العبور النامية وغيرها من البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تواجه صعوبات خاصة في جذب التمويل من أجل التنمية.

٤ - التكامل والتعاون الإقليمي

- إن الاعتراف بالاحتياجات والتحديات الخاصة بكل منطقة إقليمية على حدة وتسخير التعاون والتكامل الإقليميين بوصفهما لبنات أساسية تكمل الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز تماسك سياسات النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لدعم التنمية، يساهمان في تحسين مشاركة البلدان النامية في عمليات وضع المعايير وصنع القرارات وتثبيت حقها في ذلك ويدعمان المساعدة التقنية والمالية الضرورية لبناء القدرات.

٥ - الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم تمويل التنمية

- تعزيز قيام تعاون أكبر بين المالية الخاصة والعامة، خاصة عن طريق مزيد من الحوافز والترتيبات الفعالة لتمكين الجهات الفاعلة من القطاع الخاص من التوفيق الأفضل بين مصالحها الخاصة والأهداف التي تهم المجتمع أو الاقتصاد ككل، كأهداف التنمية الوطنية وتوفير المنافع العامة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

العنوان الأول - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٦ - كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية. وتعتبر تعبئة الموارد المحلية الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة ذاتيا ويعتبر توفر بيئة محلية مواتية في غاية الأهمية لحشد الموارد المحلية وكذلك لاجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستعمالهما استعمالا فعالا.

٧ - وينبغي أن تتوخى الجهود الوطنية المبذولة من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية توطيد البيئات المحلية المواتية الموجهة لتشجيع النمو المقرون بالإنصاف، عن طريق الإدارة السليمة للشؤون العامة وفعالية المؤسسات المحلية وسيادة القانون وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة والسياسات الهيكلية وسياسات التنمية الاجتماعية التي تراعي الجوانب الجنسانية والبيئية.

٨ - واستنادا إلى المبادئ الدولية المشتركة التي تحترم التنوع والظروف القطرية الخاصة، ينبغي أن تكون هذه الجهود الوطنية مدعومة ببيئة دولية مواتية، بما في ذلك الإدارة السليمة للشؤون المالية والتجارية الدولية وحشد الموارد الخارجية الملائمة.

٩ - وفي خضم السعي إلى تحقيق الإدارة السليمة على الصعيدين الوطني والدولي، يلزم إعطاء أولوية فورية لمكافحة الفساد:

- ما السبيل إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد والقضاء على غسل الأموال والصفقات غير المشروعة واستعادة الأموال المحولة بطريقة غير مشروعة؟ وما السبيل لتفعيل صك قانوني دولي ضد الفساد برعاية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد؟

١٠ - إن المالية العامة لا تكتسي أهمية مركزية بالنسبة إلى تعبئة الموارد المحلية فحسب، ولكنها تمثل أيضا ميدانا يمكن للإجراءات المتخذة من قبل الحكومات في نطاقه أن تؤدي إلى نتائج سريعة وفعالة:

- كيف يمكن لوكالات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية أن تدعم الجهود الوطنية من أجل وضع أطر مالية متوسطة الأجل تعزز الاستقرار المالي وتتيح مقياسا لقابلية التنبؤ ببرامج الإنفاق العام في الوقت ذاته؟
- كيف يمكن للتعاون الدولي أن يدعم الجهود الوطنية من أجل وضع نظام ضريبي كفء ومنصف موضع التطبيق؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية لتسخير موارد المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، بحيث يتسنى تركيز الموارد العامة على ميادين أخرى لا بديل فيها عن النشاط الحكومي؟

١١ - إن تشجيع قطاع خاص دينامي يمثل جزءا أساسيا آخر من توفير بيئة مواتية:

- ما هي أفضل طريقة لتشجيع تنمية القطاع الخاص، ولا سيما إيجاد قطاع مالي نشط لتشجيع الادخار الخاص والاستثمارات المنتجة؟

١٢ - يتمثل أحد التحديات المهمة في توسيع الوصول إلى الموارد المالية بحيث تتمكن جميع قطاعات السكان من المشاركة في التنمية. ويمكن أن يضطلع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والائتمان الجزئي في المناطق الحضرية والريفية على السواء بدور رئيسي في هذا الصدد، بالنظر لأثره الخطير في مجالي العمالة وتوزيع الدخل:

- كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع إيجاد خدمات مالية شاملة لعدد أكبر من الناس وتكفل وصول الجميع إليها، ولا سيما النساء والفقراء؟ كيف يمكن الاستفادة من الابتكارات الأخيرة في مجال المعاملات المالية لتطوير التمويل الجزئي وغيره من المنتجات المالية لصالح صغار المقترضين؟ وهل من الممكن في سياق شراكات الأمم المتحدة مع مؤسسات الأعمال تعميق الابتكار المالي لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء على نحو أفضل؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجربة الادخار البريدي؟

١٣ - ومن الأولويات الأساسية بذل جهد شامل في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية من أجل دعم توليد تيار متنام من الموارد المالية المحلية وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية بصورة كفؤة.

- ما أفضل طريقة لتعزيز جهود المساعدة التقنية لبناء القدرات الوطنية في المجالين الحرجين المتمثلين في المالية العامة وتنمية القطاع المالي، بما في ذلك بناء القدرات لتعزيز المشاركة في صياغة وتنفيذ القواعد والمقاييس، فضلا عن القيام بالإصلاحات الضرورية في القطاع المالي لتيسير تدفق الاستثمارات؟

العنوان الثاني - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة

١٤ - يكتسي تدفق الاستثمارات الطويلة الأجل، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، أهمية جوهرية في تكملة الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبخاصة ما تبذله من جهود لتوطيد

تنمية الهياكل الأساسية وتعزيز نقل التكنولوجيا وتعميق العلاقات الإنتاجية وتقوية القدرة على التنافس عموما.

١٥ - ومن التحديات الرئيسية جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من التدفقات الخاصة إلى عدد أكبر بكثير من البلدان والقطاعات. ومن عناصر نجاح هذا المجهود إنشاء أطر شفافة وثابتة وقابلة للتنبؤ لنشاط القطاع الخاص وتعزيزها، فضلا عن المؤسسات وإدارة الشركات والهياكل الأساسية التي تتيح لمؤسسات الأعمال المحلية منها والدولية القيام بأنشطتها على نحو كفء.

١٦ - ومن الميادين التي ينبغي أن تعطى لها أولوية فورية مساعدة البلدان التي أحرزت تقدما ملموسا في مضمار المؤسسات والسياسات العامة على اكتساب تقدير في أوساط المستثمرين الدوليين؛ ومن الميادين الأخرى التي تحظى بالأولوية إنشاء آليات الضمان و/أو المشاركة في التمويل لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان والقطاعات التي تعاني من نقص التدفقات:

- هل ستساهم الاجتماعات العالمية - التي تشارك فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني - لمناقشة المسائل المحيطة باتفاقات الاستثمار الدولي في إيجاد أرضية مشتركة لتيسير تدفق الاستثمارات إلى عدد أكبر من البلدان النامية والقطاعات؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما برامج المساعدة التقنية الخاصة التي تنفذها المؤسسات المالية والتجارية الدولية، أن يساهم في إيجاد بيئة مواتية لتنشيط القطاع الخاص - المحلي والأجنبي على السواء - من أجل دعم التنمية؟
- كيف يمكن للمنظمات الدولية أن تزيد من دعمها لجهود البلدان النامية والقطاع الخاص لتحسين إدارة الشركات دعما للتنمية، بما في ذلك عن طريق الشراكات المبتكرة التي تشجع الاستثمارات المسؤولة في الميادين الاجتماعية والبيئية، وكذلك عن طريق صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة ومعايير وأنظمة الشركات التي تأخذ احتياجات البلدان النامية فعلا بعين الاعتبار؟
- ما السبيل إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك من خلال فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية المهمة وغيرها من ميادين التنمية التي تحظى بالأولوية بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ليس عن طريق تقاسم الخطر مع القطاع الخاص فحسب، وإنما من خلال تحسين الوعي أيضا بالفرص التجارية في هذه البلدان؟
- ما السبيل إلى تعزيز دور السلطات المعنية بالائتمانات والضمانات المقدمة للصادرات والهيئات التي تقابلها على الصعيد المتعدد الأطراف مثل وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، فضلا عن هيئات القطاع الخاص لمصارف التنمية المتعددة الأطراف، مثل المؤسسة المالية الدولية والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، في ميدان تحفيز المزيد من التدفقات إلى البلدان النامية وتشجيعها؟
- ما هي التدابير والحوافز الأخرى التي يمكن أن تستعملها بفعالية البلدان التي تصدر منها التدفقات والمؤسسات الدولية، العامة والخاصة على السواء، لتشجيع الشركات على الاستثمار في البلدان المنخفضة الدخل و/أو في القطاعات التي يكون لها أعظم الأثر في التنمية؟

- وما هي الإجراءات الإضافية التي ينبغي أن تتخذها المؤسسات المالية الدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشجيع إقامة علاقات أوسع وأعمق بين الشركات الفرعية الأجنبية والاقتصاد المحلي لتعزيز الأثر الإنمائي للاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك عن طريق تعزيز نقل التكنولوجيا؟ كيف يمكن ربط تشجيع المشاريع الصغيرة في البلدان النامية على نحو أفضل بالجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الأجنبي؟

- ما السبيل إلى تعزيز مساهمة المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، وخاصة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، التي تعمل بالاشتراك مع القطاع الخاص، في دعم تشجيع التدفقات المالية الخاصة الطويلة الأجل لصالح المشاريع الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية؟

- ما هي الخطوات الإضافية الضرورية لتشجيع المؤسسات، كأسواق الأوراق المالية الإقليمية، والصكوك المبتكرة، لتوسيع وصول البلدان النامية إلى أسواق الأوراق المالية؛ وذلك بمراعاة كون التمويل من أسهم رأس المال وغيرها من الأوراق المالية يمثل جانبا رئيسيا في تمويل الشركات؟

- ما هي السمات التي ينبغي توفرها في المساعدة التقنية لبناء القدرات لكي تساهم في تعزيز تدفقات رأس المال الخاص لتمويل التنمية، وخاصة في ميادين تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك عن طريق العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

العنوان الثالث – التجارة

١٧ - إن التوسع في التجارة الدولية والاندماج في الاقتصاد الدولي هما أداتان في غاية الأهمية لتعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل والقضاء على الفقر. ويتمثل التحدي الرئيسي في كفالة نظام تجاري متعدد الأطراف مستقر، يمكن التنبؤ به، غير تمييزي، شفاف، وعادل ومنصف لدعم التنمية، ويسهم على نحو متماسك في نشر فوائد التجارة إلى جميع البلدان النامية، يكفل نموا سريعا ومستداما للإيرادات والصادرات لتمويل أهداف التنمية فيها.

١٨ - وتفرض الحواجز التجارية والمعونات التي تقدمها البلدان النامية حاليا تكاليف على البلدان النامية تتجاوز تدفقات المعونة كثيرا. ومن شأن رفع هذه الحواجز أن يتيح لعدد أكبر من منتجات البلدان النامية الوصول إلى أسواق البلدان متقدمة النمو. وينبغي ألا يتبع رفع الحواجز التقليدية وضع حواجز جديدة - حتى لو كانت ترتبط بأهداف هامة مستحسنة، مثل تحسين الممارسات المتعلقة باليد العاملة والبيئة. وينبغي أن يكون دعم تحرير التجارة وتحسين المعايير والضمانات منفصلا ويؤدي إلى تعزيزها وليس إلى إضعافها.

١٩ - يجب أن يكون تحرير التجارة في البلدان النامية موائما ومرحليا ويتماشى مع الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وأن يكملها تنويع أكبر وتوسع هام في القدرات الإنتاجية الوطنية للبلدان النامية، بما فيها من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات على نحو ملائم. ويعد التوصل إلى آليات ملائمة لإدارة المخاطر هدفا هاما أيضا.

- كيف يمكن دعم تعزيز بُعد التنمية في الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف؟ كيف يمكن كفالة ربط أي مفاوضات تجارية تديرها منظمة التجارة العالمية في المستقبل، على أفضل وجه، مع أهداف التنمية؟ كيف يمكن توفير مزيد من الحوافز السياسية للعمل الجاري في منظمة التجارة العالمية وفي جهات أخرى لتعزيز أثر التجارة على التنمية؟

- كيف يمكن تعميق بناء الزخم السياسي لكفالة وصول صادرات أقل البلدان نموا بشكل تام إلى أسواق جميع البلدان الصناعية واتخاذ خطوات إيجابية أخرى في هذا الاتجاه بالنسبة لبلدان نامية أخرى؟ حسب نوع البلد المستفيد (الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أخرى)؟ حسب القطاع (مثل التركيز في بادئ الأمر على المنسوجات والألبسة وعلى تخفيض الحواجز التجارية بالنسبة للمنتجات الزراعية وخاصة الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة للمنتجات الزراعية)؟ حسب الأثر (مثل التركيز على إزالة الحد الأقصى للتعريفة الجمركية أو تدابير مكافحة الإغراق التي تؤثر على منتجات البلدان النامية التصديرية، وتوسيع النظم المتعلقة بالشروط التفضيلية)؟ المضي في جميع هذه الميادين في آن واحد؟
- ما هي أفضل السبل لتعزيز مساهمة التعاون والاندماج الإقليمي ودون الإقليمي بوصفها لبنات لتعزيز التجارة والتنمية العالميتين؟
- كيف يمكن تعزيز مساهمة البنك الدولي، والحكومات، والجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الأخرى، سواء كانت من القطاع العام أو الخاص، لدعم تنويع القدرة على التصدير للاستفادة من التجارة؟ ما هي أفضل السبل لكفالة وجود برامج ممولة تمويلا كاملا لمساعدة البلدان النامية في إزالة العوائق على أساس العرض وتحسين البنية الأساسية للتجارة؟
- كيف يمكن تعزيز الآليات القائمة للمؤسسات المالية الدولية لدعم ميزان المدفوعات التعويضية عند حدوث هزات في أسعار السلع؟
- كيف يمكن للمنظمات الدولية ذات الصلة أن تدعم البلدان النامية في الحصول على أدوات إدارة المخاطر في أسواق السلع والتعامل مع استمرار تدني معدلات التجارة وعدم استقرار أسعار السلع؟
- كيف يمكن للمنظمات الدولية أن تسهم في كفالة حصول البلدان النامية، لا سيما البلدان الضعيفة كالدول الجزرية الصغيرة النامية على التأمين ضد الكوارث الطبيعية؟
- ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها على أساس الأولوية لمواءمة متطلبات المساعدة التقنية والمالية لبناء القدرات في هذا المجال، بما في ذلك مجالات كالمفاوضات التجارية وتسوية النزاعات فضلا عن دعم القدرات على التنفيذ؟ وكيف يمكن دعم الإطار المتكامل لأقل البلدان نموا والاستناد إلى خبرتها لتعزيز تماسك بناء القدرات التجارية للبلدان النامية الأخرى؟

العنوان الرابع – زيادة التعاون المالي من أجل التنمية على الصعيد الدولي، عن طريق سبل منها المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٠ – رغم الضعف الذي تتسم به فعاليتها وتدنيها إلى مستويات منخفضة، تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا جوهريا كمكمل لمصادر التمويل الأخرى لتنمية البلدان النامية، ولا سيما في حالة البلدان في أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان منخفضة الدخل الأخرى حيث لا تزال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مجموعة التمويل الخارجي.

٢١ – ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد البلدان في الوصول إلى مستويات كافية من تعبئة الموارد المحلية خلال

فترة زمنية ملائمة، في الوقت الذي تقوم فيه بتوسيع رأس مالها البشري وقدرتها الإنتاجية فضلا عن تنويع قواعدها التصديرية. كما يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد البلدان في تحسين بيئتها التمكينية لنشاط القطاع الخاص من خلال البنية الأساسية والتطوير المؤسسي، وبذلك تمهد الطريق للنمو بقوة.

٢٢ - لا يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تقدم مساهمة فعالة للتنمية إلا إذا كانت تستند إلى حق الدول في صياغة السياسات وتعزيز الشراكات بين الجهات الوطنية والإقليمية والدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي ألا تعتبر مجرد ناقل للموارد المالية فحسب، بل كذلك كوسيلة للوصول إلى المعرفة وبناء القدرات.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، يواجهنا تحد متزايد يتمثل في تعزيز توفير المنافع العامة العالمية. وينبغي ألا يسمح أن يكون تمويل جدول الأعمال الجديد هذا على حساب جدول الأعمال السابق. وينبغي أن يضاف إلى مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الجهود الوطنية للبلدان النامية تمويل المنافع العامة العالمية حسب مسائل محددة.

٢٤ - وهكذا، إذ تقع التحديات في مجال التعاون المالي الدولي للتنمية في أربع فئات عامة هي:

١ - تعزيز الأساس المنطقي والدعم السياسي لتعزيز مستويات موارد المساعدة الإنمائية الدولية

- ما هي العناصر الرئيسية التي يمكن أن تشكل حملة إعلامية عالمية وشؤون الدعوة، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، التي تركز على الفوائد المتبادلة وأهمية الحاجة الملحة للمساعدة الإنمائية الدولية؟ وفي هذا السياق، ما هي أفضل السبل لتعبئة وتسخير الدعم لتحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية والأهداف الدولية الأخرى المتفق عليها كجزء أساسي في الجهود الرامية إلى تعبئة موارد مساعدات التنمية الدولية التي تتماشى مع الهدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة بما في ذلك من خلال الأطر الزمنية الملائمة؟
- كيف يمكن كفالة أن يكمل الاهتمام بأهداف مؤتمر قمة الألفية والأهداف الدولية الأخرى المتفق عليها كالأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم تركيز كاف على النمو الاقتصادي والتنمية؟

٢ - تحسين قنوات وطرائق تقديم المساعدة

- كيف يمكن تعزيز جهود وكالات المعونة الرامية إلى تبسيط ومواءمة السياسات والإجراءات التشغيلية لتخفيض تكاليف الصفقات وزيادة كفاءتها التنفيذية، وعلى نحو وثيق، كيف يمكن تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال المتعلقة بتصميم وإدارة سياساتها وإجراءاتها التشغيلية الخاصة بها؟ كيف يمكن الإسراع في إحراز تقدم في مجال تقديم المعونة؟
- ما هي أفضل السبل لتعزيز التعاون بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية لكي تتاح الموارد في حينها لكي تستجيب للتحسينات في السياسات المحلية وفرص الاستثمار الناجمة عنها في المجالات الرئيسية لتحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية والأهداف الدولية الأخرى المتفق عليها، من خلال قيام البلدان النامية وضع استراتيجيات شاملة للتخفيف من حدة الفقر ومواءمة الالتزامات المقدمة من الجهات المانحة للدعم المنسق والمتسق؟
- كيف يمكن تعزيز عمليات التنسيق الجارية لجهود التنمية الوطنية من قبيل إطار التنمية الشامل/ورقة

استراتيجية التخفيف من حدة الفقر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/التقييمات القطرية الموحدة، بما في ذلك من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة، ومن خلال التنسيق الأفضل في الجهود في مجالات أخرى كالتجارة؟

- هل تعتبر الآليات الحالية مناسبة لكفالة تقديم موارد كافية لدعم مجموعة من آليات وقنوات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلائم احتياجات البلدان النامية القصيرة والطويل الأجل وفي الوقت نفسه تقديم توازن سليم بين مختلف القنوات والكفاءة في تقديم المعونة؟ وكيف يمكن تحديد الفجوات على أفضل وجه ولفت اهتمام مجالس إدارات المؤسسات ذات الصلة بالمقترحات لكي يمكن ملؤها وفق ولاية كل مؤسسة وقدراتها؟

- مع مراعاة أنه يمكن للتعاون في الجنوب والجنوب القائم بين البلدان النامية التي تسود فيها ظروف طبيعية وثقافية مشابهة نسبيا، أن يعزز نقل التكنولوجيا الملائمة بطريقة فعالة، وما هي أفضل السبل لتسخير مثلث التعاون الإقليمي ودون الإقليمي كأداة للتنفيذ؟

- ما هي أفضل السبل لتيسير مشاركة البلدان المتلقية في المساعدة الإنمائية الرسمية مشاركة فعالة كمجموعة، في المناقشات المتعلقة بسياسات المعونة الدولية الهادفة إلى توطيد شراكات قوية لتعزيز كفاءة المعونة في توليد التنمية والقضاء على الفقر؟

٣ - توفير وتمويل المنافع العامة العالمية

- كيف يمكن التفريق، بطريقة عملية، بين المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الوطنية بشكل رئيسي وبين تمويل المنافع العامة العالمية، كأداة لاستراتيجيات الميزنة والدعوة؟ كيف يمكن تشجيع وزارات القطاعات الوطنية (مثل البيئة أو الصحة) و/أو إدارات المالية على المساهمة في تمويل المنافع العامة العالمية التي تقع ضمن ولايتها الخاصة بها (لتجنب تحويل موارد المعونة)؟

- كيف يمكن استخدام التمويل العام المتعدد الأطراف والثنائي للمنافع العامة العالمية كحافز لتشجيع ودعم المساهمات الخاصة؟ وما هي الحوافز الأخرى التي يمكن تقديمها لكي يمكن حشد الموارد الخاصة لتمويل المنافع العامة العالمية؟

- إلى أي منافع عامة عالمية سيكون من المهم والمستصوب استكشاف طرائق تمويل جديدة على أساس الأولوية، بما في ذلك قيام بلد بالتسديد إلى بلد آخر لقاء الخدمات المقدمة؟

- ما هي أفضل السبل لمتابعة نظام أكثر كفاءة في إدارة المعرفة كمنفعة عامة عالمية، تهدف إلى تشجيع الابتكار من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية والتشجيع على أوسع استخدام ممكن للمعرفة المتاحة للتنمية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاركة الفعالة للمؤسسات الدولية؟ ما هي أفضل السبل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة استراتيجية رئيسية لبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؟

٤ - مصادر مبتكرة لتمويل التنمية

- ما هي أفضل السبل لسبر هذه المسألة في سياق التحليل الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها دإ-٢/٢٤؟

العنوان الخامس – الديون

٢٥ – يعد تمويل الديون خيارا هاما يتعين على البلدان تعبئة الموارد للاستثمار في القطاعين العام والخاص. وتمكنت العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تمويل دينها على نحو فعال لتوسيع مستوى استثماراتها، وهذا بدوره، أدى إلى، وولد موارد كثيرة لتسديد الديون ودعم كل من نفقات الاستهلاك والاستثمار. وتواجه بلدان أخرى – لأسباب مختلفة، بما فيها سوء الإدارة الاقتصادية المحلية، النزاعات، الكوارث الطبيعية والهزات الاقتصادية الخارجية، مثل التغيرات التي طرأت على معدلات التجارة، ارتفاع معدلات الفائدة العالمية – صعوبات، بل حتى أعباء ديون لا تطاق.

٢٦ – ومن الجدير بالملاحظة أن معظم البلدان منخفضة الدخل لا تواجه بشكل رئيسي مشكلة الدين بل تواجه مشكلة أوسع في تمويل التنمية، ولا ينبغي أن يكون التركيز كبيرا على نمط معين من التدفق بل على مقدار ومرونة التحويلات الصافية الإجمالية إلى كل بلد من الجهات المانحة. وينبغي أن يكون التخفيف من عبء الدين أمرا إضافيا وأن لا يتم على حساب مساعدة التنمية.

٢٧ – الأخذ بالاعتبار أهمية التمويل والتنفيذ التامين لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

- هل توجد هناك حالات استثنائية تتطلب إجراءات اكثر شدة للتخفيف من عبء الديون؟ مثل حالات مواجهة الكوارث الطبيعية أو عندما تخرج البلدان من الصراعات أو عندما تحيد البلدان عن خطتها المرسومة رغم جهودها المتعلقة بالسياسات والإدارة، في سعيها للتخفيف من حدة الفقر وأهداف اجتماعية أساسية أخرى بما فيها أهداف مؤتمر قمة الألفية؟
- ما هي التدابير الخاصة الأخرى، بما في ذلك إلغاء الديون، التي ينبغي النظر فيها لمواجهة التحديات والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة ولا سيما في أفريقيا؟
- كيف يمكن تفادي ''الإعانة المتلازمة'' للتخفيف من عبء الديون من قبل بلدان نامية أخرى؟
- ما هي أفضل السبل بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل لكفالة تمويل منح كافية وتقديم شروط اقتراض جديدة ميسرة وقدرة جيدة على إدارة الدين للحيلولة دون حدوث مشكلة زيادة أعباء الدين؟

٢٨ – بالنسبة للبلدان التي يوجد فيها مزيج من الدائنين من القطاعين الرسمي والخاص والتي تعتمد على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية (حيث تثير محاولات تقديم التخفيف من عبء الديون أسئلة تتعلق بالمخاطر الأخلاقية والحصول على تمويل في المستقبل):

- ما هي التدابير الوقائية التي يمكن تنفيذها، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية، لتجنب تراكم الدين العام والخاص الذي لا يمكن وفاؤه؟
- ما هو نوع الآليات التي يمكن أن تساعد في تسريع حل أزمات الدين عندما ينطوي الأمر على أنماط عديدة من الدائنين وكفالة المشاركة العادلة في تحمل عبء الديون بينهم وبين المدين؟ وما هي أفضل السبل لوضع مبادئ أكثر وضوحا وآليات أكثر شفافية لحل المشاكل المتعلقة بالدين؟ ما هو جدوى الآليات التي تتسم بالوساطة؟

العنوان السادس – معالجة المسائل المنهجية: زيادة التماسك والتناسق بين النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية

٢٩ – تتمثل إحدى التحديات الأساسية في كفالة الإدارة الملائمة والشاملة في عولمة الاقتصاد لدعم التنمية في سياق التكافل المتزايد. ويجب تعزيز المؤسسات الدولية والتنسيق المتعلق بالسياسات بهدف زيادة النمو الاقتصادي العالمي ولكي يصبح أكثر إنصافا. إن توسيع مشاركة البلدان النامية في وضع القواعد وعمليات اتخاذ القرار تعد أمرا أساسيا لكفالة التوصل إلى اتفاقات سليمة ومشروعة وللمتابعة الفعالة والكفؤة. ويعد التعاون المتزايد مع المجتمع المدني والقطاع الخاص مكونا هاما أيضا بالنسبة لهذه الجهود:

- كيف يمكن تشجيع جميع المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة المتعلقة بوضع السياسات بهدف مواصلة الجهود لكي تتسم بمساءلة واستجابة وشفافية أكثر تجاه الشواغل العامة، فضلا عن استعراض تكوينها وآليات المشاورة لكفالة مشاركة البلدان النامية على نحو أكمل وأكثر عمقا مشاورات وإجراءات كافية مع جميع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة؟
- كيفية الاستمرار في الاستفادة من المزايا التقنية والسوقية للتجمعات المخصصة والمنتديات ذات التمثيل المحدود، وفي الوقت نفسه كفالة اتخاذ القرارات ذات التبعات العالمية في المنتديات الأكثر شمولا وذات الولايات الدولية الحكومية المحددة بوضوح وذات القاعدة الواسعة، مثل اللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؟
- ما هو الشكل الأكثر ملاءمة لقيام علاقة مؤسسية معززة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة؟ هل ينبغي أن يطلب إلى المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية النظر في هذه المسألة مرة أخرى في أحد اجتماعاته المقبلة؟
- كيف يمكن أن تتوازن الأهداف المتعلقة بالديمقراطية (التي تعكس تأثير السكان)، والبراغماتية الاقتصادية (التي تعكس الحجم الاقتصادي) والتنوع (الذي يعكس وجهة نظر البلدان الصغيرة من حيث السكان والاقتصاد – أو كليهما) لتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في إدارة الاقتصاد العالمي؟ وكيف يمكن التشجيع على بذل الجهود لتحقيق هذا الغرض على نحو متزايد؟
- ما هي الصيغة العملية للمشاورة الأكثر انتظاما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الأعمال التجارية على الصعيد الدولي؟
- كيف يمكن تعزيز مزيد من التعاون العالمي بشأن جمع الضرائب لتعزيز نظم وطنية فعالة وعادلة لجمع الضرائب وتجنب التهرب من الضرائب، والازدواجية الضريبية ومخاطرة ''السباق إلى القاع''؟ هل يمكن أن يؤدي منتدى للتعاون بشأن المسائل الضريبية أن يؤدي دورا كخطوة أولى في هذا الاتجاه؟
- ما هو نوع نشر التوعية وجهود التنسيق المتعلقة بسياسات محددة التي يمكن أن تضطلع بها البلدان الصناعية الرئيسية لتنفيذ مسؤوليتها الخاصة في كفالة أن تأخذ سياساتها الاقتصادية الكلية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بأسعار العملة، ومراعاة تأثيراتها

في خلق بيئة اقتصادية دولية مواتية للنمو والتنمية العادلتين، والاستقرار المالي الدولي وتعزيز التدفقات المالية للتنمية؟ وكيف يمكن تعزيز الإشراف متعدد الأطراف لهذا الغرض؟

٣٠ - رغم أن التقدم المحرز بشأن إصلاح الهيكلية المالية الدولية قد سار في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لم يكن كافيا، إذا أخذنا في الاعتبار حجم التغيرات اللازمة لكفالة دعمها للتنمية و لم يكن متناظرا مع حصول تقدم أكثر بطءا في مجال الإصلاح الدولي، بالمقارنة مع الإصلاحات على الصعيد الوطني في العديد من البلدان النامية.

٣١ - من الضروري تعميق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتحسين القدرات المتعلقة بالإشراف والإنذار المبكر والوقاية والاستجابة لمعالجة بروز وانتشار الأزمات المالية في الوقت المناسب، والأخذ بمنظور شامل وطويل الأجل والاستجابة في الوقت نفسه لتحديات التنمية وحماية البلدان والفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا.

- ما نوع التدابير المطلوبة لكفالة أن تكون الموارد الموجودة تحت تصرف المؤسسات الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والهيئات الإقليمية المماثلة، كافية بحيث يسمح لها تقديم تمويل طارئ في الوقت المناسب وبطريقة ممكنة إلى البلدان المتأثرة بأزمة مالية؟
- بالإضافة إلى متطلبات السيولة لمنع حدوث الأزمات المالية والاستجابة لها، ما هو نوع التدابير المطلوبة لزيادة الموارد طويلة الأجل الموجودة تحت تصرف النظام المالي الدولي، المعززة بالجهود الإقليمية ودون الإقليمية، لكي تسمح لها بتقديم الدعم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الكافيين، بما في ذلك دعم البنية الأساسية والقضاء على الفقر وشبكات الأمان الاجتماعية؟
- ما هي أفضل السبل لكفالة أن تراعي المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الأخرى، عند تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات، ودعم برامج التكيف والتي تتطلب تنفيذ القوانين والمعايير، على نحو أكبر احتياجات البلدان النامية الخاصة وقدراتها التنفيذية وفقا للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الخاصة بالحكومات؟
- كيف يمكن دعم وضع أطر ملائمة لمشاركة القطاع الخاص في الحيلولة دون حدوث أزمة مالية وحلها، بما في ذلك وضع قواعد أكثر وضوحا لتوزيع عادل لتكلفة تكيفات حل الأزمات بين القطاعين العام والخاص وبين الدائنين والمدينين والمستثمرين؟
- ما هي التدابير التي يمكن تنفيذها في بلدان المقصد والمصدر على حد سواء لتفادي الأزمات المكلفة وما ينجم عنها، والسماح لبلد ما تخير الفوائد المحتملة لحافظة الأوراق المالية وتدفق الائتمانات مع احتواء التقلبات المفرطة وغيرها من المخاطر المرتبة عليها، ولا سيما في حالة التدفقات رأس المالية قصيرة الأجل والعمليات عالية التأثير؟
- كيف يمكن كفالة أن تقوم تقييمات المخاطرة المستقلة للبلدان النامية التي تجريها الوكالات المقيِّمة على أساس موضوعي ومعايير شفافة؟
- كيف يمكن تسخير المؤسسات المالية والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيزها لدعم إصلاح النظام المالي الدولي، وتعزيز التمويل للتنمية وتقديم أو زيادة تمويل الطوارئ عند الأزمات؟

٣٢ - ينبغي للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومتابعته أن يسهم في تحقيق إمكانية الأمم المتحدة كجهة رئيسية للتنسيق والتعاون الدوليين، والعمل بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية لكفالة أن تعمل العولمة لصالح التنمية وأن تصل فوائدها إلى جميع الناس.

- كيف يمكن أن نحسن من قدرة الجمعية العامة على توفير منتدى لتعزيز جدول أعمال عالمي أوسع من أجل نظام تجاري ومالي دولي قوي ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية العادلة؟ وما هي أفضل السبل لكفالة تعاونها مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في التصدي لأولويات العمل، والقضايا الناشئة والفجوات الحاصلة في السياسات في المتابعة للمؤتمر.

- ماذا يتعين عمله لكي يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي منتدى أكثر فعالية لتحديد فجوات التماسك ومناقشة قضايا تنسيق السياسات العامة المتعلقة بالاقتصاد الدولي والمسائل الاجتماعية والمسائل المتصلة بها؟ وهل تسهم المشاركة الفعالة لوزارتي المالية والتجارة والوزارات ذات الصلة الأخرى في الاجتماعات الرئيسية والمشاورات رفيعة المستوى والاستعراضات العادية الأكثر شمولا للاتجاهات في تمويل سياسات التنمية والأداء، في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التماسك والاتساق؟

- ما هي سمات آلية متابعة المؤتمر؟ ما هي أفضل السبل لمواصلة بناء الجسور بين المداولات والمبادرات المتعلقة بالتنمية والتمويل والتجارة؟ ما هي أفضل السبل لمواصلة وتعزيز الحوار السياسي رفيع المستوى لتقييم الاقتصاد العالمي وتقدم تنفيذ نتائج المؤتمر بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بمشاركة الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بمركز مراقب في الأمم المتحدة فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة؟